

الرئيس - مواضيع الجلسة المقبلة :

١- قانون اضافي لقانون حقوق العائلة لسنة ١٩٢٧

٢- الجواب على سؤال قاسم بك الهنداوي

٣- « « « حسين باشا الطراونه

الرئيس - الجلسة المقبلة يوم الخميس الساعة العاشرة .

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي  
عمر زكي



# الجريدة الرسمية

## للمجلس التشريعي الأردني

و ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٢

عمان : الاثنين في ٢٣ رجب ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي

الجلسة الرابعة للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الأردني الثاني

المنعقدة بتاريخ ١٠-١١-١٩٣٢

الفصل

الصحيفة

٢٠

مشروع القانون الاضافي لقانون حقوق العائلة لسنة ١٩٢٧ .

٢٠

قرار المجلس بشأن حالة القانون المذكور على لجنة القوانين .

جواب رئاسة الوزراء على السؤال المقدم من قبل العضو قاسم بك الهنداوي

٢٠

ومناقشة الاعضاء حوله .

٢٤

موافقة المجلس على اقتراح توفيق بك .

٢٤

جواب الحكومة على السؤال المقدم من قبل حسين باشا الطراونه ومناقشة الاعضاء حوله .

٣٦

قبول المجلس لاقتراح مدير الخزينة شكري بك .

٣٦

اللجنة الخاصة لدرس الحالة الاقتصادية .

٣٦

مواضيع الجلسة القادمة .

لجنة أمن الدولة



## الجلسة الرابعة

للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الرابعة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ١٢ رجب سنة ١٣٥١ و ١٠-١١-١٩٣٢ المصادف يوم الخميس في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية ونقيب عن الجلسة ماجد باشا العدوان ، محمد باشا السعد ، حديشة باشا الحريشة ، حمد باشا بن جازي ، رفيق باشا المجالي ، صالح باشا العوران .  
الرئيس - فليقرأ الضبط السابق  
« قري »

الرئيس - فليقرأ مشروع القانون الاضافي لقانون حقوق العائلة لسنة ١٩٢٧  
« قري » ( كما هو منشور في العدد « ٣٤٩ » من الجريدة الرسمية ) والاسباب الموجبة له كما يلي :

### الاسباب الموجبة

وضع هذا القانون بناء على الاقتراح الذي قدمه عضو المجلس التشريعي ناجي باشا العزام بتاريخ ١١-٣-١٩٣١ ووزع في حينه على اعضاء المجلس التشريعي المحترمين .  
« فقرر المجلس احواله على لجنة القوانين »

توفيق بك - وجه حضرة العضو المحترم قاسم بك المندواوي الى فخامة رئيس الوزراء سؤالا هذا نصه :  
( ان لجنة الاستفتاء عن الموظفين غير الاردنيين قررت في السنة الماضية اخراج جملة اشخاص من الموظفين غير الاردنيين وفقاً لنص القانون وقررت تعيين اردنيين بدلاً عنهم ليقوموا بمقامهم ، ويشغلون تلك الوظائف بكل جدارة ونشاط ولحد الآن لم ينفذ هذا القرار كما يتطلبه ذلك القانون بصورة تشمل جميع الدوائر ، لذلك ارجو بيان الدب الذي اخر تنفيذ مقررات اللجنة ، وما هو الداعي لعدم تنفيذ نصوص القانون والسلام عليكم )  
وجواباً على ذلك انلو الكتاب الذي بعث به في نهاية الشهر الماضي فخامة رئيس الوزراء الى رئيس لجنة الاستفتاء عن خدمات الموظفين غير الاردنيين ، بعد ان اطلع على قراراتها المتعلقة باخراج قسم من هؤلاء الموظفين وهو :

« لقد كانت تنسيبات لجنسكم موضع اهتمامي فدرستها ملياً مع كل ما قد يحيط بها من امور فبداني بالنتيجة ان ابدائي الموافقة على الاستفتاء عن هؤلاء الموظفين سوف لا يؤدي الى نفع بقدر ما سيتبع عنه من تأثير سيء على سير اعمال الحكومة والتعليم .

لهذا الاعتبار وبلاستناد الى الصلاحية التي خولتها بمقتضى المادة الخامسة من قانون الاستفتاء عن خدمات الموظفين غير الاردنيين اقرر عدم الاستفتاء عن اي موظف من اولئك الموظفين .

لقد اكتسب هؤلاء الموظفون خبرة واسعة مدة اشتغالهم في الحكومة كما ان المعلمين قد ثمرتوا مدة طوبلة

على اصول التعليم ولا اعتقد بأن الاستعاضة عن له مثل تلك الخبرة - باشخاص لم يألفوا هذا النوع من العمل - يتم دون ان يؤثر على الاعمال الى مدى يتحول بتحول مقدرة الموظفين الذين نسبت لجنسكم الاستفتاء عنهم الامر الذي أرى الاقدام عليه ضاراً بالمصلحة العامة

ان تنسيبات لجنسكم بوصولها الى هذه الدرجة أصبحت تابعة لحكم الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من قانون الاستفتاء ، ذلك فيما اذا اعتبرت اللجنة الاسباب التي ابدتها غير مقنعة .

قاسم بك المندواوي - جوابي على رئيس الوزراء :

كنا راجعناه مراجعات عديدة في السنة الماضية وكان يتلهم لصدور قرار اللجنة الذي ينص على اخراج غير الاردنيين وتعيين سوام ، حتى اننا كنا نعي باللائمة الكبرى على رئيس اللجنة واعضاؤها ، ونقول له وجهاً لوجه ، وهم موجودون في هذا المجلس ، ان تأخير اخراج الموظفين غير الاردنيين بموجب قانون صدقه المجلس التشريعي ووشع بالارادة المطاعة منذ سنتين تقريباً ، ليس ناشئ الا عن تأخر وصول قرار اللجنة . وفي النهاية اصدرت اللجنة قرارها المشار اليه ، الذي يتضمن اخراج غير الاردنيين وتعيين محلهم من ابناء هذه البلاد الذين يتضورون جوعاً في اسواق عمان .

عند ما تأسست هذه الحكومة كانوا يطالبون ابناء المنطقة بالوظائف وكان يقال لهم انكم غير متعلمين ولستم اكفاء فذهب ابناء البلاد نحو المعارف ليس بقصد التوظيف فقط وحصلوا في المدارس الثانوية ونالوا الشهادات ومنهم من ذهب الى دمشق وبيروت وبرلين وحازوا على شهادات تخولهم حق التوظيف ، فالآن الاردنيون يستكرون على رئيس الحكومة هذا القرار كل الاستكدار

الرئيس - ارد هذا الاستكدار اليك .

قاسم بك - اردته لانه غير مقنع .

الرئيس - لا هو مقنع .

قاسم بك - ليس هو مقنع بالنسبة للاسباب التي يبتتها سلفاً لانه كان يتأوه لورود هذا التقرير ليصادق عليه ولكنه ثم التدارك ، فانا اشكر رئيس الوزراء بأسم الامة الاردنية على خدمته ايها بهذه الصورة التي لا تقابلها الاخدمة رئيس الوزراء في العراق نوري باشا السعيد ، الذي نزل البلاد بمساعيه من انياب الانتداب الى ان أصبحت حرة وعضو في جمعية الامم .

يا اخواني ! طالما الرئيس الذي يرد عليكم بقضية التوظيف على هذه الحالة فهل يمكنه ان يسعى لتعديل المعاهدة الاردنية ؟

الرئيس - نعم ! سعيًا كثيرًا .

قاسم بك - اوجه كلامي الى رئيس اللجنة واعضاؤها بأن يرفعوا شكواهم على رئيس الوزراء واقترح على اخواني ان نرفع شكوى ضد رئيس الحكومة لسوء الامير المعظم .

سعيد بك المفتي - ان الفكرة السائدة اليوم في البلاد الاردنية ، من حيث كلمة اردني ، غير اردني ، لم

لجنة استفتاء



تكن موجودة منذ بضعة سنين سبقت ، وكل اردني يعتبر نفسه فرد من افراد هذه الجزيرة ، كما ان السوري والعراقي والفلسطيني والحجازي كانوا كذلك ولكن في تقلبات الايام غرائب وعجائب . والموضوع الذي نحن بصدده هو من تلك الغرائب والعجائب ، واعتقد تمام الاعتقاد ان الامة الاردنية لم تصل الى هذا الموضوع السيئ الا من رؤساء الدوائر الذين لم ينظروا نظرة شفقة لآبناء هذه البلاد ، حتى ولو بتوظيفهم اذنة لتنظيف كراسيهم ومناضد .

ولهذا السبب نشأت هذه الفكرة السيئة ولكن عندما يرى الانسان نفسه جائعاً ويرى آخر دخل بيته دون اي عنف وبدون قوة يرح ويرتع في الوقت الذي هو ينظر الى ذلك الوضع دون ان يتمكن من عمل اي شيء يتأثر بالطمع . فالآن لا ارى ان اتوسع في هذا الموضوع الذي احب ان يقلق به ، طاملاً لايراد تنفيذ القانون بمخافته ، فالأوفق للمصلحة العامة ولسمعة البلاد ان يلقى ولكن هناك شيء ورد في عبارة الرئيس ، الى رئيس اللجنة هو بمثابة وصم اهل هذه البلاد بالجهل ، وهذا مما لا نرضاه من فخامته ولا اظن ان فخامته كان يقصد ذلك المعنى .

مقري باشا - نعم اننا كلنا عرب واخوان ولو كان يطلق علينا اسم اردني وسوري ، فالحكومة العثمانية كانت حكومة لنا وكنا رعية لها . الا انها كانت ترجع التركي على العربي وتعطيه الوظائف العالية واليوم تجزأنا وصارنا حكومات وكل منها مستقل وتراعي عواطف شعبها .

فلننظر الى الحكومات المجاورة ، فلسطين تود ابنائها وسوريا كذلك ولا تبدي الاردني على السوري وكذلك العراق الذي اخرج السوريين من الخدمة وعين بدلا عنهم عراقيين . ان كل المستمعين في هذا المجلس ينتظرون شفقة الحكومة لانهم صرفوا اموالهم وانصبوا ادمغتهم لاجل اكتساب العلوم وهام بدورون بالأسواق وهذا لا تقبله الحكومة .

نحن ابناء الامارة ، قد اوجدناها بجمونة صاحب السمو الامير المعظم فالواجب اذن ، على رئيس الحكومة ان يرجع ابناء هذه الامارة على غيرهم . وفخامة الرئيس في العام الماضي هرج كثير مع رئيس اللجنة بلزوم الاسراع في امر هذا القرار شفقة بأبناء هذه الامارة ، فهل يجوز للصهيوني والسوري والعراقي والفلسطيني ان يخدموا ويأخذوا الاموريات وتترك ابناء البلاد ؟

نعم كلنا اخوان واخوان في بيت واحد ثم تفرقنا واصبح كل منا ينظر الى حقوقه ، فعلى الحكومة ان تنظر الى هذا الشعب الضعيف وتأخذ بيده وبلسان اخواني الاعضاء الكرام الفت نظر فخامة الرئيس لمرعاة عواطف هذا الشعب المسكين .

توفيق بك - مهما كان الامر ما كنت اظن ان حضرة الزميل قاسم الهنداوي يمنح الى الحسنة في المجلس وقد عرف عنه حتى اليوم ، السكون والتؤدة ، وكنت انتظر ان يعالج الامور بالحكمة والروية ، واتباع الطرق القانونية .

ان لفخامة الرئيس بموجب قانون الاستثناء عن خدمات الموظفين غير الاردنيين حق صريح فهو حر في ان

يقبل مقررات اللجنة او ان يعيدها اليها ، ولكن القانون حتى الغاية التي وضع من اجلها ، بأن احتوى نصاً آخر صرح عنه فخامة الرئيس في نهاية كتابه الذي نلي عليكم الان . وهذا النص يميز للجنة ان تعترض على قرار فخامة الرئيس فيما اذا لم تجد الاسباب التي وردت فيه كافية . واظن ان فخامة الرئيس ان اطلع على رد اللجنة وعلى الاسباب الوجيه التي ينتظران تبديها اليه لا يصير على قراره وتكون لديه فرصة للتدقيق والبحث الكافي ، قبل ان تقضي الضرورة برفع الامر الى سمو الامير المعظم .

لذلك اقترح ان ينتظر قرار اللجنة في الموضوع وقرار فخامة الرئيس النهائي ثم يبحث في امر رفع الشكاية لسمو الامير المعظم ، لانني ارى من الحكمة ان يترك سموه فسوق الجميع ولا يصدر بأمر من الامور الا حينئذ لا يمكن حله بطرق اخرى . فأرجو بكل حسن نية من المجلس العالي ان يقبل اقتراحي الذي عرضته عليه .

حسين باشا - انني بكل احترام اقبل اقتراح عطوفة السكرتير العام واشارك الزميل قاسم بك فيما يفضل به ، من اننا لا نقبل من فخامة الرئيس قراره المتضمن توجيه الجبهة الى ابناء شرق الاردن وصدمة كفاهتهم . فهل امعن فخامته النظر واستمع الطلاب وقارن بينهم وبين الموظفين المقررا خراجهم ليقنع فخامته انهم اهل للوظائف ام لا ؟ فن هذه الجبهة اشارك الزميل قاسم بك واقترح لغو هذا القانون طاملاً لم تستفيد البلاد منه . وان تكس سياسة الاستعمار جزأت البلاد العربية عن بعضها البعض بالرغم مما لا نرضاه . انني انألم بأسم المنطقة من ان تحرم من نتائج استحصالاتها ومن تعليم شبانها الذين صرفوا تلك المبالغ على تعليمهم وفي النتيجة لم يساوا درجة الموظفين الذين استغنت عنهم اللجنة ، فهذا مما دعاني ان انألم طاملاً السياسة جزأت الجزيرة عن بعضها البعض وطبقت في سوريا وفلسطين والعراق هذه الفكرة ونحن نكون محرومون من توظيف ابنائنا وهذا ما جعلني ان انألم قاسم بك - ذكر عطوفة السكرتير انني احتديت في جوابي وكن بأمل عطوفته ان تؤخذ المسألة بالحكمة والتروي . الا انكم تلاحظون انني عندما ابتدأت في كلامي كنت غير محدد وانا اسألم الحدة والتطرف ايضاً كما يسأم الانسان ثوبه الوسخ .

نعم احتديت ولكن عندما اراد فخامة الرئيس ان يمتنع عن الكلام ، الذي يخولني اياه دستور الامة . انما جاء في ملاحظة الزميلين حسين باشا وسعيد بك من انهما يستحسنان الغاء هذا القانون فاني بعكس ذلك . حيث يدل على اننا لبنا بأهل للبطالة في حقوقنا . واذا حرمت ابناء البلاد مبدئياً بموجب تقرير الرئيس حق التوظيف في امارة شرق الاردن ، والبلاد لما نوابها سيأخذون حقهم وسيبان ان كان من الحكومة او من سواها .

اذ كر جيداً انني قبل ان اكون نائباً وأطالع مذكرات المجلس التشريعي ، كنت الوم على الذين طلبوا ايجاد قانون مثل هذا القانون ، لانني والله لا أفرق بين العرب من ابنائنا كانوا ، ولكن طاملاً يوجد قانون يصرح بتوظيف ابناء البلاد دون سواهم ، عند اهداء مقدرتهم للوظائف وصار معمول به وهيئت الحكومة لجنة بموجبه ومضت كل هذه المدة والناس تنظلم الى مقوماتها وكانت النتيجة كما جاء في تقرير فخامة الرئيس ، بعد كل هذه

تفحص في نسخة العمل



المواعيد فاذا استنكرت تقرير الرئيس، فهل في ذلك من الحدة في شيء؟ كلا والف كلا. حتى إنه لا يصبر ولا يتروى أكثر منا في الأمور.

فعلية الآن أقبل ما اقترحه عطفة السكرتير العام على أن لا يتجاوز المدة عشرون يوماً حتى نكون على بصيرة من أمرنا ونعمل ما باستطاعتنا.

توفيق بك - أولاً البحث في إلغاء القانون سابق لآوانه لأن المادة (٢٤) من النظام الداخلي تنص على من يرى لزوم إلغاء قانون أن يقدم تقريره، وعندئذ يمكن البحث في مسألة الإلغاء، ولكن ما قلته كان بناء على اقتراح قاسم بك من لزوم رفع شكوى إلى سموه، فطلبت أن لا يقرر رفع مثل هذه الشكوى و ينتظر إلى ما ستعمله اللجنة لأن حكم القانون باق، طالما هو لم يلغ. واللجنة موجودة ما دام القانون موجوداً.

سعيد بك المفتي - أن اللجنة لا يمكنها أن تعمل أي عمل طالما الجواب على هذه الصورة وأنه سوف تبقى هذه التجرئة التي يبحث عنها الزميل حسين باشا الطراونه ما دمنا على هذه الحالة.

متري باشا - أن طلب الزميلين حسين باشا وسعيد بك المفتي لإلغاء القانون هو ناتج عن شدة تأثرهما. فيما قضاة الرئيس، أن ثلاثمائة ألف من أبناء هذه الإمارة ينتظرون رحمة فخامتكم وبما أن خير الكلام ما قل ودل، فأنا أيضاً استعطف فخامتكم بالتوسل لانتقاد هذا الشعب الضعيف. نحن ممن لا يجوز أن يقع أقل سوء تنافس بين الحكومة والشعب بل تمنى أن يبقى الشعب والحكومة بدأ واحدة لاسعاد هذه الإمارة.

(فوافق المجلس على اقتراح توفيق بك)

شكري بك - اجيب باسم الحكومة عن السؤال الذي قدمه حضرة العضو المحترم حسين باشا الطراونه عن الاجراءات التي اتخذت من اجل تخفيف الضائقة المالية:

تتضمن الاجراءات والتدابير للمسؤول عنها في ثلاثة انواع: اعفاء مبالغ كبيرة من الضرائب والبقايا والقروض الزراعية واصلاح الطرق لتشغيل البدو والفلاحين الفقراء، وتأجيل استيفاء مبالغ لا يستهان بها من قروض المصرف الزراعي مع اصدار قروض جديدة. اما في صدد اعفاء الضرائب والبقايا والقروض الزراعية فالي اذكر البيانات الآتية:

١ - درست مطالب الزراعيين الذين اصاب المحل زرعهم هذه السنة وفي النتيجة بوشر باجراء المعاملة المقتضاة لاعفاء الضرائب التي اذكروها فيما يلي:

مل	ل ف	مما هو مفروض على قضاء اربد
٧٩٣	١٦٨٥	
٧١٤	١٣٦٩	معان
٢٦٢	١٧٣٢	جرش
٩٢٦	١٩٦٦	الطفيلة
٧١١	٢٥٨	الكرك

مل	ل ف	مما هو مفروض على قضاء عمان - الجيزة
٣٥	١٢٨٦	" " " " " " " "
٢١	٨٣٣٩	المجموع

٢ - ان هذه الضرائب كلها من اموال السنة الحاضرة اما فيما يتعلق ببقايا السنين السابقة حتى نهاية سنة ١٩٣٠ فقد استقصيت احوال المكلفين بها في لواء اربد وقضاء مادبا وقربة الجيزة وفي النتيجة فرت المالية ان تنسب للحكومة اعفاء المبالغ التي اذكروها فيما يلي:

مل	ل ف	مما هو مطلوب من قضاء مادبا
٤٦٢	٢٥٦٥	اربد
٥٨٩	٥٠٠٦	جرش
٢٤٦	٦٤٠٤	الجيزة في قضاء عمان
٦٢٧	١٠٠	
٩٢٤	١٤٠٩٦	المجموع

وفي الحال الاخرى ستجري تصفية البقايا أيضاً وستعامل هذه الحال بذات المعاملة التي اجريت في مادبا واربد وجرش.

٣ - اما بقايا سنة ١٩٣١ فقد نيط بالتصريفين وقوام المقامان يقوموا بتحقيق مقدرة المكلفين بها على الدفع وذلك بقصد التوسل لاعفاء غير المتقدرين منها وقد قام هؤلاء بالمهمة المذكورة وفي النتيجة ظهر ان المبالغ التي اتلوها عليكم الان جديرة بالاعفاء وهي:

مل	ل ف	من ماهو مطلوب من قضاء اربد
٧٠١	١٤٠٦	" " " " " " " "
٩٨٥	١٨٥٣	الكرك
٢٢٦	٢٢٢	" " " " " " " "
٦٥٣	١٦٤	الطفيلة
٠٩١	١٧٩	عجلون
٣٩٩	٢٤٦	" " " " " " " "
٦٨٩	١٢٥٧	جرش
٠٧٦	٦١٥	عمان
٤٣٦	٧٩٨	مادبا
٢٥٩	٢٢٤٤	المجموع

تفحصنا عند الاصل



وسبشر باتخاذ التدابير اللازمة لإكمال المعاملة بعد اتمام ما ظهر من التوافق في جداول المبالغ المذكورة .  
٤- وعلاوة على ما ذكر قامت الحكومة باستقصاء مقدرة المزارعين الذين وزعت عليهم قروض زراعية من  
المالية في السنة المنصرمة فبين على وجه التقريب ان :

مل	ل ف	
٥٠٠	١٢٣	في معان
٧١١	٢٠٠	في مادبا
١٦٠	٤٣١	في عمان
٨٧٠	٥٠٠	في الطفيلة

من اصل القروض الزراعية المذكورة مطلوبة من اشخاص غير مقتدرين على الدفع ولا تزال المعاملة جارية  
للحصول على جداول مصدقة لهذه المبالغ كليا تقوم الحكومة بما يجب لاقرار اعفاء مجموعها البالغ ١٣٥٨ جنيهاً  
و ٤٤٠ ملاً .

٥- ان الارقام التي وردت في هذا الجواب سواء اكانت من ضرائب السنة الحاضرة ام من البقايا والقروض  
الزراعية لا يطلب الآن بها احد من المكلفين الى ان تتم الاجراءات القانونية لاقرار الاعفاء . وحيث  
تزل من القيود الرسمية .

٦- لقد نشر في العدد ٣٦٧ من الجريدة الرسمية مشروع قانون يقضي بأعفاء ٧٤٨٧٨ جنيهاً و ٨٩٤ ملاً وهذا  
المبلغ شامل جميع الانصبة وهو غير الضرائب التي ذكرت في هذا الجواب .  
( اصلاح الطرق وفتحها )

٧- وفي صدد اصلاح الطرق اعلم حضراتكم بان الحكومة قررت ان تنفق ( ٤٠٠ ) جنيهاً على طريق الكويرا  
الى العقبة و ( ١٠٠ ) جنيهاً على طريق الكويرا الى راس النقب و ( ٤٠٠ ) جنيهاً على الطريق من الكويرا  
قرب ديس الى المدورة و ( ٣٠٠ ) جنيهاً على فتح القسم البركاني من طريق بغدادو تبلغ هذه المبالغ التي جنيهاً  
قدم لمجلس العالي مشروع يقضي بجواز انفاقها وسينحصر تشغيل العمال في الطرق المذكورة في البدو والموزين .  
وعلاوة على ذلك اذكر ايضاً ان هنالك مشروعاً آخر لاصلاح طرق اخرى تبلغ كلفتها المقدرة  
٤٥٠٠ جنيهاً ولا تزال المعاملة جارية للحصول على منخصصات في مقابلها وسينحصر تشغيل العمال في هذه  
الطرق بالموزين من الفلاحين  
( قروض المصرف الزراعي )

٨- سيصدر المصرف الزراعي هذه السنة قروضاً للزراعيين المحتاجين تقاوم بين ١٢ الف جنيهاً الى ١٥ الف جنيهاً  
وفوق ذلك تقرر تأجيل المبالغ المطلوبة من قري الطيبة ، ضربا ، صيدوز ، وطبقة فعل في لواء اربد  
والمبالغ التي اقرضت في السنة الماضية الى عشائر الرحامنة ، العلادين ، الفنايم ، البقور ، الدعية ، الجواميس  
والمبالغ المطلوبة من عشائر النيمات ، الارايذة ، العوازم في لواء البلقاء ونصف المطلوب من عشيرة الصرايرة .

في لواء الكرك وما هو مستحق من اقساط القروض على افراد عشائري حسن العوزين وما عدا هذه  
التأجيلات تقرر كذلك تأجيل ما هو مطلوب من بعض المستقرضين بموجب سندات نظامية من  
اهالي الكرك ومادبا

هذا ما امكن الحكومة ان تقوم به من التدابير والاجراءات لتتو من الازمة الاقتصادية الحاضرة  
علاوة على ما قامت به في السنة الماضية من التدابير التي ورد ذكر معظمها بالتفصيل في قرار اللجنة المالية  
الذي قبله مجلسكم العالي في دورته العادية للسنة الماضية واتصر الآن منها على ذكر الامور الآتية :

- أ- اصدر المصرف الزراعي في العام الماضي قروضاً للزراعيين فبلغ مجموعها ٢١١٢٣ جنيهاً .  
ب- اجل من قروض المصرف في العام المذكور مبالغ تبلغ في مجملها ١١٥٦٨ جنيهاً .  
ج- اما من الخزينة فقد وزع على الزراعيين المعوزين قروض تبلغ في مجموعها اربعة آلاف جنيهاً اصاب منها بني  
صخر ٦٠٠ جنيهاً وبني حميدة ٧٢٥ جنيهاً والكرك ١٢٥٠ جنيهاً والطفيلة ٧٠٠ جنيهاً ومعان ٦٥٠ جنيهاً .  
د- انفتت المالية التي جنيهاً على الطريق بين الطفيلة والشوبك ومعان واتصر على تشغيل المحتاجين .  
هـ- اعفت الحكومة الثلثين من غرامات الجراد واجلت الثلث الباقي .  
و- اعفت المكلفين من مبالغ كبيرة من الضرائب وبقاياها وقد اؤيد هذا الاعفاء بشروع القانون الذي ورد  
ذكره آنفاً في هذا الجواب .

حسين باشا الطراونه -- ان العفو عن البقايا التي تفضل بها حضرة مدير الخزينة البالغة اربعة وسبعون الف  
جنيهاً هي ليست من التدابير المفيدة ، طالما هي وزعت على اشخاص معينين ، البعض منهم ( ميت ) والبعض منهم  
( نازح ) الى البلاد المجاورة لطلب المعيشة والبعض منهم ( عاجز ) عن الدفع بالرغم من الشدة التي استعملتها  
المالية لتحصيل البقايا ، بعد ان قرر المجلس التنفيذي العفو عنها . ومن ذلك التاريخ الى يومنا هذا وهي تبذل  
جهداتها لتحصيل حتى حصلت ما امكنتها تحصيله ، والباقي منه لم تجد حيلة تحصيله من الاشخاص الذين ذكروا .  
اما القروض في العام الماضي المائدة للمصرف الزراعي وقروض الخزينة فأتينا لا ننكرها على الحكومة وانما هي ليست  
مفيدة بالنسبة للمجموع العمومي وكان عدها خير منها ، حيث انني كنت عضواً في توزيع قرض الخزينة في  
لواء الكرك وبعد التحقيق عن المحتاجين اصاب كل خانة ( ٣٨ ) قرشاً وكان بعضهم رهن طنجرتهم وسائر لوازمهم  
الضرورية عند التاجر حتى سدد ما صرفه على تأمين معيشته . وهذه القروض هي من وظائف المصرف الزراعي  
الاساسية لانه خالق لأجلها ليقترض الزراعي مقابل تأمينات عقارية وأخذ الفائدة القانونية .

واما قضية تسوية الطرق ، وهذه ايضاً من جملة وظائف الحكومة ومفروض عليها ان تقوم به وتصرف عليه  
من اموال الامة . ومع ذلك قام الاهلون بفتح القسم الاعظم من هذه الطرق مجاناً . فبالنظر لما وصلت اليه  
البلاد من الحالة السيئة كان من المنتظر ان تتخذ اجراءات اكبر واوسع من هذه الاعمال من قبل الحكومة .  
والذي دفعني للسؤال من فخامة رئيس المجلس عن الاجراءات التي ناشدته بها ، هو ما قرأناه في المنشور  
العالي أي البرنامج التي وضعتها الحكومة وأذاعته على الشعب وكانت يتضمن عوداً طيبة جداً سواء اكملت

هكذا عند العمل



سياسية لم اقتصادية .

فمن ذلك اليوم ونحن نتظر مع الشعب بفارغ الصبر تنفيذه لا سيما تعديل (المعاهدة البريطانية - الاردنية) القابضة على خناق الشعب والحكومة معا .

ان الدولة البريطانية تدعي بأنها تعطينا اعانة مالية وهي تعطينا باليد اليسرى وتأخذها باليمنى ، كنفقات على دار الاعتماد وقوة الحدود وقوة الصحراء وما اشبه ذلك . في حين ان المبلغ الذي تعيننا به الدولة البريطانية في نظري انه هو مبلغاً معيناً تجاه المعاهدة المحتوية على ( ٢١ ) مادة والتي جميعاً تشترط على امير شرق الاردن واهله . وان الدولة المشار اليها قامت وتعدت بموجب المعاهدة وفي المادة (٢١) منها في تسديد العجز في ميزانية شرق الاردن .

فهذا شرط مقابل تلك الشروط . اطلب من الحكومة ان تبادل حالاً للمفاوضة مع الدولة البريطانية في امر تعديل المعاهدة وتكليفها دفع المبلغ التي تزعم بأنه اعانة كبلغ معين عليها او ان ترفع يدها عن الشروط التي ذكرتها . ولذلك ، رداً على ما جاء به مدير الخزينة اوردت ما اوردته وسأظل مثابراً بالخالح على تنفيذ مطالب الشعب سواء أكانت سياسية أم اقتصادية .

عادل بك - ان المواضيع الاقتصادية هي من اهم المواضيع التي تهتم لها البلاد من اقصادها الى اقصادها ، لان حالة البلاد وصلت الى الدم كاصفها سعيد بك اللقي في المضبطة التي قدمها الى المجلس في الجلسة الماضية . ان حضرة الزميل حسين باشا قد بين بوضوح ان جميع ما بينه مدير الخزينة من اعمال اسندتها الى الحكومة الحاضرة لم تكن من الادوية اللازمة لأقازد البلاد من الهوة السحيقة التي وقعت فيها في اقتصادياتها ومالياتها . ان الحكومة لم تقدم على العفو عن ضرائب متبقية لها عند الاهلين الا عندما تأكدت ان اصحاب تلك البقايا ماتوا او اصبحوا في حكم الاموات من الوجبة المالية وهذا المشروع قد فُكر وبُحث فيه قبل ان تشكل هذه الحكومة .

اما الطرق التي نوه عنها شكري بك ، وقال ان الحكومة تقوم بها رحمة بالفقراء ولايجاد عمل لهم لتفقيهم من آفة الجوع . فأجيب على ذلك ان هذه الطرق لم تنشأ بقصد هذه الفكرة السامية بل انشأت لفاسادات استعمارية بحتة . اما الاقتراضات الزراعية ، فهي جزء قليل يسكاد ان يكون جزء من العشرة بالنسبة لما تحتاج اليه البلاد من المبالغ الجسيمة .

ان كل ذلك ، اخي ما ذكره مدير الخزينة ليس هو الدواء بل هو عبارة عن مخدرات لتخدير الاعصاب فقط لا غير . والدواء الحقيقي هو التفكير بصورة جذية لتخليص الشعب المسكين من جراء السياسة المالية الجائرة في هذه البلاد منذ امد بعيد .

ان هذه الحكومة كانت تقدمت الى هذا الشعب بمنهاج نشر في العدد ( ٢٩٤ ) من الجريدة الرسمية . وهذا قد مضى على صدور هذا المنهاج ما يقارب السنين ولم نر للفقرة المتعلقة بالحالة الاقتصادية اي اثر في سبيل انقاذ البلاد من هذه الهوة .

يقول المنهاج الوزاري : ان تحسين الحالة الاقتصادية في البلاد من اجل ما تقصده حكومتنا وستهم بأنفاذ المشاريع والتواصي المفيدة التي ستقترحها اللجنة المؤلفة من اجل هذه الغاية . وسيكون من جملة تلك المشاريع السعي الخيثل لتزويد رأس مال المصرف الزراعي واصلاح طرق الاقتراض ولتحقيق فكرة انشاء المدرسة الزراعية . . . الخ

ان كل ما قاله حضرة مدير الخزينة لا يتضمن اي امر من هذه الامور ، فأين العمل لتنفيذ ما اقترحه اللجنة الاقتصادية التي قدمت تقريرا للحكومة وفيه مشاريع عديدة ، فلو كان هنالك من يفكر بصلحة البلاد لكان بالامكان واكثر من الامكان تنفيذها .

فأين السعي لتزويد رأس مال المصرف الزراعي ، واين اصلاح طرق الاقتراض ، واين هي المدرسة الزراعية التي بحثت عنها الحكومة ، واين هو افراز الاراضي المشاعة ، واين هي مشاريع الري ، التي قدر على البلاد الخيرات ؟

فأرى انه لا يوجد هنالك اي عمل او اية حركة تدل على تنفيذ المنهاج اوعلى الاقل جزء منه ، وهذا ان البلاد تندهور من مبي الى اسوأ ولا من يرثي لحالها .

ان منهاج الحكومة لما صدر ونشر على هذا الشعب ، قامت الهيئات السياسية وكافة طبقات الشعب تمحيد المنهاج ووضعت ثقته بالحكومة اعتماداً على ان هذا المنهاج سينفذ تماماً او بعض الشيء منه تظميناً للرأي العام ، ولكن يا للأسف لم يتحقق منه اي شيء .

فألى متى هذا الانتظار ؟ ان الشعب وحيثاته السياسية التي وضعت ثقته في هذه الحكومة لن تضعها حياً بالاشخاص بل للأعمال ، وكثيراً ما تفنت الحكومة بتلك الثقة التي هي لازمة لكل حكومة في هذه البلاد . انني اقول وقلبي ملؤه الاسف ، بان هذه الحكومة لم تحقق من آمال الشعب شيئاً فجدير بالشعب ان يزعج تلك الثقة عنها . وحيث ان عرض المنهاج على الشعب هو بقصد نوال الثقة وصبراً عن اتفاقية بينه وبين الحكومة ، وطالما انهم لم يعم بتطبيق تلك الاتفاقية اقترح على اخواني الكرام ، رفع مضبطة بعدم الثقة ليفكر صاحب السمو الملكي التفكير المناسب مع اهمية هذا الموضوع لتدبير الامور ومعالجتها بالصورة التي تطلبها الشعب . سلطي باشا الابراهيم - اذكرك ان الحكومة اوعزت للقائم مقامين ان يفرقوا ما بين المقتردر وغير المقتردر على الدفع ، وما انني انا كد جيداً انه لا يوجد بين الاهالي من هو مقتدر على الدفع وخصوصاً لا يمكن فهم ذلك نظراً لوجود الاحزاب بين الاهالي في القرى . اقترح ان يكون العفو عمومياً .

سعيد بك اللقي - المسألة ليست مسألة اقتراح ، يا باشا والاقتراح لا يقيد . لقد كفانا الاستاذ عادل بك مؤونة البحث من جميع نواحيه ، واعجب من اقواله في شيء واحد ، كما انه قد سبقه في ذلك القول حسين باشا صاحب السموال ، بان المعاهدة الادارية - البريطانية لم تخور الله الاقوال ، والتي ان يد ان اقصاء - ويجب ان لا يستثنى انني اكره التحوير - ولكن هل مارست الحكومة والمجلس معاً في جميع مضمون تلك المعاهدة كما يجب ؟ لا - كلا .

هكذا عينه الاجل



اما الحالة الاقتصادية فهي شيء ملموس ومحسوس لا ار يد ان اطيل الكلام فيها، كما اننا كنا قد معنا مضطربنا التي نضمن شكوى واثنين البلاد الى حكومتنا، ولكن من الاقوال المأثورة كما كنا نقرأ ونسمع، ان الانسان الحقيقي يجب ان يأكل يعيش، لا يعيش لأكل، هذا كل ما عندي من الجواب.

عوده بك - ما كنت انتظر ان يكون لحضرة الاستاذ عادل بك موقفاً هجوماً مثل هذا الموقوف دون ان يكون هنالك سبباً حقيقياً.

وقد تسلم في البند الخاص من مناهج الحكومة المتعلق بتحسين الحالة الاقتصادية، وعدد على مساهمهم ما احتواه هذا البند من امور، ونذكر ايضاً بأن الحكومة لم تقم بتنفيذه، ولا يسعى الا ان اقول ان كل ما قامت به الحكومة من اعمال في، تدخل ضمن ذلك البند: السعي لتحسين الحالة الاقتصادية. وفي هذا البند شرط السعي يجب ان لا يعمل، حيث يقول الشرط ان السعي يكون من قدر ما يساعد عليه الامكان وتوسع له مقدرة الحكومة من الوجهة المالية.

فهل تعلمون حضراتكم ان الموازنة المالية التي هي بين ايديكم هل تحتوي على متسع ينول الحكومة لعمل امور واعمال اكثر مما قامت به؟

سعيد بك - (مقاطعة) هذه عبارات مطاطة

عوده بك - (مداوماً) جاء في هذا البند فقرة تحتوي على السعي الخيبي لتزويد رأس مال المصرف الزراعي. فنكروا على الحكومة لنها قامت وطلبت من المصرف العثماني مبلغ ستة الاف جنيهات استدانته على مسؤوليتها وضمتها على رأس مال المصرف المذكور؟

انكروا على الحكومة استقراضها مبلغ اربعة آلاف جنيهات من الخزانة البريطانية - خارجاً عن ميزانيتها - وقدمته للشعب على سبيل القرض ليستعين به؟

ورد في برنامج الحكومة، تحقيق فكرة مدرسة زراعية. فالحكومة بذلك مافي وسعها مع مجلسكم العالي لتأسيس هذه المدرسة فوجدت مع انضمام رأي مجلسكم العالي، ان الميزانية لا تساعد على انشائها. ولذلك جنحت الى عمل آخر وهو اجل وانفهم بالنسبة للحالة المالية، وهو ارسال بعثات علمية على حساب الحكومة لتعاليم الفن الزراعي في فلسطين في المدرسة الزراعية بصورة تؤمن الغاية المقصودة.

ورد في البرنامج المبعوث عنه - اتخاذ التدابير لافراز الاراضي المشاعة عند توفير الوسائل واجراء الطرق المناسبة لتعميم التشجير.

انكروا على الحكومة ما بذلته من جهود لاجل افراز اراضي بني حسن، تلك الاراضي الشاسعة الواسعة بحيث أصبح كل فرد من افرادها يشكر الحكومة والمجلس على حسن صنيعها من وضع ذلك القانون؟

الا تعلمون ان الحكومة ارسلت هيئة للساحة لافراز اراضي غور الارضين واضطرت لكل فرد حصه منها مع منة القليل؟

اهل نطرون ان الافراز يتم سنة واحدة او يستين او اكثر، الا تعلمون ما سبب هذا الامر انكم تعلمون

تقود وجود؟ واعلمكم بان الحكومة لم تحمل ايصاد مصلحة الري بل قررت تكليف هيئة اختصاصية لدرس هذا المشروع درساً حقيقياً ورفع تقرير يبين ما تنتضيه المصلحة من تكاليف وربما ان حضرة الاستاذ عادل بك غير عالم بكل ما ذكره. والحق يقضي ان يعطى لكل ذي حق حقه ويقضي ان يعترف للحكومة بالانصاف على ما قامت به من الاعمال والمشاريع المفيدة.

عادل بك - حقاً ان اقوالي كانت صدرت مني بتأثير عظيم يتناسب مع اهمية الموضوع الذي نبحت عنه وتهجعت على هذه الحكومة التي مضى على نبواها كراسي الحكم ما يقارب السنين ولم تحقق شيئاً من برنامجها خصوصاً الجهة الاقتصادية منه.

نعم ان جميع رجال الحكومة هم من اصدقاء الاعزاء، وهذا لا يعني من انتقاد الحكومة على هذه الصورة الشديدة لعدم تنفيذ البرنامج.

اصر بالرغم عن ما ابداه عوده بك على يائاتي السابقة. بحث عوده بك عن الستة آلاف جنيه التي استقرضها المصرف الزراعي والاربعة الاف جنيه التي استقرضت لتصرف على المحتاجين. فاقبض هذا المبلغ الذي لا يتجاوز العشرة آلاف من الجنيهات بالنسبة لاحتياج البلاد والحالة الاقتصادية الحاضرة؟

اني اجزم بأن هذا المبلغ لا يكفي لانقاذ قرية واحدة من تلك الهوة السحيقة التي اوقعتها بها السياسة المالية الجائرة. قلت ان هذه التدابير هي بمثابة علاج مخدر لرجل على فراش الموت والاحتضار ويعطى له مسكناً للأوجاع ولكنها لا تنقذه من الموت. ان الامر الذي وعدت به الحكومة ببرامجها لم يكن الا قراض على هذه الصورة، بل قالت انها ستزيد رأس مال المصرف الزراعي الى ان يفي بحاجة البلاد.

بحث الزميل عوده بك عن المدرسة الزراعية واعلم ان عدم اسكان انشائها هو عدم امكان الميزانية، احيل عوده بك على اقتراحي الذي قلت فيه حيثئذ، عندما يقدم اقتراح يتعلق بمصلحة البلاد يقال لنا ان الميزانية لا تساعد، ولكن عندما يكون هنالك مصلحة لتأمين خطوط المواصلات البرية نرى الخيرات الكثيرة تدر على مثل تلك المشارع التي لا علاقة لها بخير البلاد. واذا ازداد عوده بك امثلة على ذلك اوجبه نظره لدرس الميزانية وما قلته بشأنها.

قال عوده بك، ان الحكومة قامت باجراء عملية الافراز وذكر مثلاً اراضي بني حسن وقال ان العشيرة المذكورة أصبحت شاكرة الحكومة والمجلس معاً.

اني اؤكد لكم ايها الاخوان بان الحكومة ما قامت باجراء عملية الافراز والتعجيل بها الا للاستفادة من مبلغ الفين جنيه اضيفت على الضرائب. حيث ان الضريبة زادت اكثر من الاول على عشيرة بني حسن. فبدلاً من ان تهرق ذلك الفلاح المسكين من بني حسن الذي مضى عليه امواله وهو جائعاً كان عليها ان تعمل افرازاً صحيحاً لتستفيد جميع البلاد منه، لأن الافراز يصير بين الافراد وليس كما جرى في بني حسن، دون ان يكلف الفلاح بدفع مبالغ باهظة كهذه، واغرب من كل هذا ان تصدى حضرة الزميل للدفاع عن ما ورد في هذا البرنامج وقوله بان الحكومة قررت ان تستجلب هيئة من الاختصاصيين لاجل البحث عن مشروع الري، فالقول

هكذا جنى الفلاح



فما ذلك : انه اذا كانت الحكومة قد فكرت بهذا بعد مضي سنتين على تشكيلها فلربما يشتر اقام هذا المشروع بعد ان يقضى على هذه البلاد ومن فيها من مخلوقات . لأنني اعتقد انه اذا كان التفكير استغرق سنتين فالحمل سيستغرق قروناً وعصوراً .

لذلك، وحيث ان اقتراحي الذي اقترحه، وهو تقديم مضبطة شكابة لاسمو الامير المعظم، واجب محتملينا لأن الامة التي وضعتنا على هذه الكراسي لم تضعنا الا لتقاذها من الهوة التي وقعت فيها ومعالجة مختلف امورها في كافة الجهات، وهي ستؤخذنا اذا قصرنا في واجبتنا ولم نشكوا هذا التعاقس الى المرجع الاعلى في هذه البلاد . متري باشا - ان الذي ينظر احسن من الذي يسمع، والدليل على ذلك لما سر جلالة الملك هارون الرشيد بقرية وشاهد ضمن كوخ ناراً مشتعلة وصرخ الاطفال متعاليًا حدثته نفسه ان يستطعم الخبر فرأى امرأة عجوزاً وامامها قدرًا مملوءًا بالحصى موضوع على النار تحركه بيدها كأنها تطبخ شيئاً لا ولادها بقصد تسليتهم عن طلب الطعام المفقود من عندها لتتوهم فتأثر جلالتهم وانعم عليها بما يسد عوزها . ولولا نظرة جلالتهم الى هذا المشهد لكان الاولاد ماتوا من الجوع .

فاذا لم تنظر الحكومة الى حالة الفلاح المسكين وتقويه لملك وهلكت الحكومة معاً . ثانياً : باثناء الدورة الاستثنائية كنت الفت نظر الحكومة الى رداءة الموسم وقلت ان الثلاثين صاعاً يمت بخمس جنيهات والفلاح لم يتمكن من تسديد ديون الطلاع التي عليه للتجار . والفلاح اليوم بمحالة يرثي لما وكل ابنا هذه الامارة محتاجين وهذا امر ظاهر وان الواحد منا ما قدر ان يجد ليرة لينحدر بها الى عمان .

سعيد باشا ابو جابر - ان ما تفضل به الاستاذ عادل بك فهو صحيح، واما ما تفضل به النائب العام فهو من قبيل المجاملة . والحقيقة ان رأس مال المصرف الزراعي لا يكفي لسد احتياج الفلاح، والفلاح اصبح بحالة يرثي لما . ولذلك الفت انتظار الاعضاء الكرام واسترحم من الحكومة ايضاً ان تتوصل باتخاذ تدابير من شأنها تخسين حالة الفلاح المسكين والا اذا مضينا الوقت بتقديم الاحتجاجات وخلافها نكون قد ضيعنا الوقت سدى، عدا عن كونها لا تهدي نفعا والسلام على المرسلين .

شكري بك - تملون ان الضرائب في قضاء الكرك و بني حسن قد فرضت في هذه السنة على اساس المساحة واستناداً للقانون الذي اقره مجلسكم العالي، ونص فيه على ان يجري على هذا الاساس، يجب ان لا يترتب عليه اية زيادة في الضريبة . فاذاً يمكنني ان اصرح بان المساحة التي اجريت في الكرك وبني حسن، لم تؤد الى زيادة في الضرائب كما ورد في كلام الاستاذ عادل بك .

ثم ان المبدأ الذي سارت عليه الحكومة في تحصيل الضرائب، هو مبدأ الانتصار على مطالبة المتقدمين على دفع الضريبة، وكذلك لم يكن الاصفاء من الضرائب قاصراً على الاشخاص النازحين والتوفيق كما قال حسين باشا، بل كان شاملاً لجميع الاشخاص الذين تحقق لدى الحكومة انهم يستحقون ان ينفوا من الضرائب . ان الازمة الحاضرة تزعج في معظمها الى اسباب مالية وليس في مقلود اية حكومة ان تقضي على هذه الاسباب المالية، وانما يمكن ان نسمى لتخفيفها بالطرق المفيدة على قدر الامكان، وقد سمعت الحكومة على قدر ما وصلت

اليه المفتردة ففتحت الطرق خصيصاً لتشغيل المحتاجين، واعفت قسماً كبيراً من الضرائب سواء اكانت من اموال سنة ١٩٣١، ام من ضرائب السنة الحاضرة ومن البقايا .

يظهر من كلام حضرات الاعضاء الكرام الذين تكلموا في الموضوع انهم يرون ان اعفاء السكان من الضرائب ومن بقاياها، وفتح الطرق خصيصاً لتشغيل المعوزين المحتاجين، واصدار القروض الزراعية، وتأجيل الامساك للمستحقة على المدبوزين، ليست من التدابير الكافية لازالة الازمة الاقتصادية، قد يكون لهم بعض العذر في ذلك ولكن الامكان هو الاصل في كل عمل، وقد سمعت الحكومة على ما اعلم لان تفعل جميع ما تستطيعه لمصلحة البلد، وكان سعيها مقروناً باخلاص وحسن نية .

هذا من ناحية الحكومة، التي لا تزال راغبة في الاستمرار على القيام بما تقتضيه المصلحة العامة، وانها لترحب كل الترحيب بأي اقتراح او اية فكرة يكون من شأنها ان تخفف من الازمة الاقتصادية .

ولذلك اقترح ان يقدم كل عضو عنده فكرة صالحة في الموضوع تقريراً، وبعدئذ تدرس هذه التقارير من قبل لجنة خاصة تقدم للحكومة توصيتها، كيما تسعى على قدر جهدها لتحقيق كل اقتراح نافع ممكن التنفيذ . عادل بك - طلب الزميل شكري بك ان يتقدم كل منا ببيان اقتراحه، حول اصلاح الحالة الاقتصادية . فاذا كان تقرير اللجنة الاقتصادية، التي تألفت قبل تشكيل هذه الحكومة والتي قدمت تقريرها في بدء تشكيلها لم تتمكن الحكومة من تنفيذ شيئاً منه، لأسباب واهية، كعدم مساعدة الميزانية . فن اين لنا ان نعتقد بأن التقارير التي ستقدم سوف ينظر بها نظرة الشخص الذي يرغب في تنفيذ ما تحتويه من آراء .

ليسمح لي حضرة الزميل، ان اصرح بأن مثل هذا الطلب هو للأطالة فقط لا غير . انا اعلم واعرف جيداً ما هي العقبة التي تقف في سبيل سير الحكومة وتنفيذ برنامجها ولكن كان من واجب الحكومة عندما لا تجد امكاناً لتنفيذ برنامجها، ذلك البرنامج الذي هو عبارة عن تهديد وكان ينتظر منه كل خير لهذه البلاد ان تعلن ذلك وان تتخلى عن كراسيها .

اديب بك الكايد (مقاطعة) او تجلب المطر !

عادل بك - (مداماً) نعم ان تتخلى عن كراسيها، ليكون ذلك قوة، امام تلك العقبة لنعاً بها ان الرجال الذين يتولون الحكم، لم يكونوا متمسكين بالكراسي، بل بما تعهدوا به امام الشعب . واعتقد انه عندما نوجد مثل هذا الموقف، لا بد لكل قوة تحول دون تنفيذ البرنامج ان تخضع للحق .

ايها الاخوان ! ان عدم التشكي عن هذه الحالة المريعة وقبول عدم تنفيذ البرنامج معناه قبول هذه الحالة . ولدينا واسطة مشروعة نص عليها القانون الاساسي، وهي عندما لا نجد في الاجوبة المعطاة لنا ما يبرر الموقف فما علينا الا ان نرفع مضبطة شكابة لاسمو الامير المعظم، وهذا واجب علينا . واذا تأخرنا عن القيام به، نكون مقصرين في واجبتنا وافقرنا الحالة التي نحن فيها وهذا ما أجل المجلس الموقر عن قبوله .

متري باشا - اذا تهجمنا كثيراً على الحكومة نكون ضيعنا الوقت سدى وبذلك يضعف الفلاح الذي ينتظر منا معونة له . ونحن نعلم حق العلم ان لا شغب بلا حكومة ولا حكومة بلا شغب . وجل ما نقصده هو تخسين

هكذا صحت العمل



حالة الفلاح التي هي ظاهرة تجاه الحكومة وهو بحالة يرثي لها . ولذلك الفت نظر الحكومة اليه قبل فوات الوقت . سعيد بك الفتني - انت الوزارة الوحيدة التي تخوف افراد هذه البلاد و ينظر اليها بكل خوف ووجل كخوف الانسان من الغول ، هي وزارة المالية ، والغول اذن مخيف جداً .

ان الاقتراح الذي ابداه سعادة وزير المالية هو حسن جداً فيما اذا كانوا يريدون التمسك مع هذا المجلس والسعي بكل ما يمكن للعمل لاستفادة هذه البلاد .

ان المجلس على استعداد تام لبيان اقتراحات لا تفيقه ابداً تلك العقبات التي يخوفون منها . وعندما نسمع من عطوفة شكري بك على لسان حكومته بهذا الاستعداد فان المجلس لا يقصر بمعارضتها ولو الى حين .

قاسم بك الهنداوي - اذا كان القصد من طلب الاقتراحات لتبقى حبراً على ورق فحقن بغنى عن ذلك . اما الشيء الذي يفيد هنا هو ان الحكومة يجب ان تبهن لنا ، هل هي مستعدة لتنفيذ ما يقرح عليها من الآراء او تملن عدم اقتدارها .

موده بك - ولكن يجب على كل حال بيان وكيفية الطريقة التي يزداد تنفيذها بصورة واضحة .

مادل بك - اراهم ان طلب هذه الاقتراحات هو للتخدير ، وسوف تجلبوكم الحكومة بان الميزانية لا تساعد . يجب ان نفهم جيداً ان هذا الموقف هو الموقف الفاصل فاذا لم تقف وقفة الرجل الجيد ستخاذل وسبق الى الحالة الى السنة الآتية ولم نحصل على شيء .

ان الحالة في البلاد معلومة فما امامكم في فلسطين ، التي هي انعم حالاً ، قد استقرضت مليونين ونصف من الجنيهاً لأجل المشارع العمرانية ، وان كان فيها دسائس اغتصابية وصهيونية ، ولكن هذا ما يبرر من ان هناك فكرة لتخليص اهالي البلاد مما وقعوا فيه .

ارى ان تستقرض مبالغ جنسية وتخصص للشاريع العامة التي اشارت اليها اللجنة الاقتصادية لأن الغنى وحده عن بعض الضرائب ، التي لا يمكن دفعها ، لا ينقذ البلاد من الهوة السحيقة ، بل المشاريع العامة الزراعية مثل جلب آلات وادوات زراعية وتشغيلها في الاراضي بصورة مناسبة ، هي التي تخلص المزارع من ديونه وتحسن حاله الاقتصادية ، وان محاولة اخذ التقارير بقصد معالجة الامور ، هي لاجل فسخ المجال للمطالبة والاخذ والرد .

لذلك ارجو من زملائي الكرام ، ان لا يضيعوا هذه الفرصة ، لبيان شعورهم وشعور اهالي البلاد ، وذلك بان يعترضوا على هذا الموقف ، موقف السكون والجود الذي لا يتناسب مع ما تحتاجه البلاد من جهود للاصلاحات اللازمة .

قاسم بك - الامانة موضوعة في رقابنا اجمعين ، وجاءت الآلية الكريمة ( تأمر من الناس بالبر وتسنون انفسكم ) نحن والحكومة مسؤولون مما من كل هذا ، ونحن لا نريد ان نهجم الحكومة قط ، اننا لسنا على كلمة واحدة في سبيل انقاذ حالة البلاد السياسية والاقتصادية . التي اقترح الآن بالنظر للموقف الحاضر ، بدون تردده ، مخاطباً الحكومة ، بان الشعب الاردني وضع ثقته بها على اساس برنامجها .

بدأ البعض في العام يتذمر من عدم تنفيذ برنامج الحكومة ولا بد لكل امة من ان يقوم فيها من يطالب الحكومة بمفرده لحذافة في الرأي . ولكني اقول : ان الشعب باجمعه ليس هو راض عن الحكومة وعن المجلس ، والله انتم تسمعون كل شيء . يعود بالنفع على هذه البلاد ، ولذلك اقترح على الحكومة والاعضاء وضع حد لهذه الازمة بانتخاب لجنة مؤلفة من الاعضاء لتضع اقتراحاتها للحكومة واذا لم تنفذ فما علينا الا الاستقالة .

متري باشا - نطلب من الحكومة ان تنصر بالامر لأن ميزانيتها وزعت على المحتاجين لما كفت فالحكومة السورية استقرضت نصف مليون ليرة سورية لتصرف على تحسين حال الفلاح

سعيد بك الفتني - ان الطريقة الوحيدة هي ما قاله قاسم بك . وانت يا عادل بك ان الحكومة لا تأخذ كل اقوالك على محمل الاخلاص وهم يقولون لك انك تريد ان تتخلى عن كراسينا لكي تأتي انت ا

عادل بك - ان الحكومة لم تقل هذا الكلام (مخاطباً سعيد بك) وانت تعرف انني لست من الفرعين في كراسي الحكم . انا منذ وطأت اقدام الاستعمار الاراضي السورية تركت البلاد وآليت على نفسي ان اشتغل بالهن الحرة رغم ان وظيفتي كانت ذات راتب كبير رها انني اعاهد المجلس ، انني سوف لا اقبل اية وظيفة في حاكمك يرفرف عليها عمل الاستعمار .

نعم القديليل هذا الكلام قبلاً ، وسمعت من صديق لي وهو يعلم كيف سمعت له وغيره لتبوء هذه الكراسي ، اننا قلت على مشهد من جميع رؤساء الدوائر ما عدا الرئيس والسكرتير العام ، بأنني سوف لا اقبل اية وظيفة كاتب لأنني اضن بكرامتي من ان اكون اسيراً ذليلاً على كرسي الحكم .

اسمحوا لي يا سادتي ان اقول : انكم تهازون بمقدرات الامة اذا لم تقتنعوا بما قلته . وبما ان هناك عند اعضاء الحكومة رغبة في انقاذ البلاد ولكن هذه الرغبة لا تنعدي حد الفكرة ، وهم لا يجهلون الرجال الذين يجب ان يجابهوا ولكن لا يجابهونهم ، لانهم يخافون على وظائفهم ، وان جميع ما يقال لكم ، هو من قبيل تخدير الاعصاب فقط . لذلك فاني لا ارى لزوماً لتشكيل لجنة ولا لتقديم اقتراحات بل اطلب من المجلس السامي ان يشكو من هذه الحالة .

حسين باشا - اننا لانهاب من رفع الشكاية عن الحالة الحاضرة وانما لا بأس من انتخاب لجنة ، كما صرح الاخوان للبحث في الحالة الحاضرة ووضع حد فاصل لهذه الحالة ، على ان لا تطول مدة البحث ولا تزيد عن شهر واحد من هذه البورة واذا لم نحصل على الفائدة المطلوبة تقدم بشكايتنا بكل صراحة .

متري باشا - ارى ، ان الزملاء يريدون انتخاب لجنة ، وهذه اللجنة تنظر في الامور وتم ترفع تقريرها الى فخامة الرئيس والرئيس يرفعه لصاحب السمو الامير المظلم .

شكري بك - يستفاد من اقوال الاعضاء الكرام ان هناك رأيين : رأي يقول بتنظيم مضبطة لتضمن الشكاية من الحكومة ، ورأي آخر يقول بتأليف لجنة لدرس الحالة الحاضرة . فارجو من فخامة الرئيس ان يضع الاقتراح الاول ، اي اقتراح مضبطة الشكاية على الرأي ، حتى اذا لم يقبل تفضل فوضع الاقتراح الثاني للتصويت .

هذه لجنة العدل